

Distr.: General  
22 June 2009  
Arabic  
Original: English



نيويورك، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
تبادل عام للآراء بشأن الأزمة المالية  
والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

## الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

### تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٣ الذي طلبت فيه الدول الأعضاء إلى الأمين العام إعداد تقرير عن جذور وأسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وآليات انتقالها إلى البلدان النامية، والتأثير المحتمل لهذه الأزمة على التنمية، وكيفية مواجهة الأمم المتحدة لهذه الأزمة من خلال أنشطتها الإنمائية، واستجابات السياسات الوطنية والدولية لها حتى تاريخه. ويصدر هذا التقرير في وقت يواجهه العالم ركوداً هو الأسوأ منذ الثلاثينات. ومع أن البلدان النامية لم تكن مصدر الأزمة، فهي ما برحت تعاني من تبعاتها بشكل حاد جراء ضعف التجارة والتشدد في شروط التمويل العالمية وانخفاض التحويلات المالية. كما أن الفقر والجوع آخذان في التزايد ومن المرجح أن تتعرض المكاسب التي تحققت

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* A/CONF.214/1



بصعوبة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لنكسات كبيرة. وسيكون الأطفال والنساء، والعمال الفقراء، والمهاجرون والناس الذين يعانون أصلاً من الحرمان أول المتضررين منها. وثمة خطر متزايد من تسارع التدهور البيئي كما أن التوترات الاجتماعية آخذة في التزايد. لذا، فإن المجتمع الدولي مدعو بقوة إلى مواجهة هذا التحدي باتخاذ إجراءات طموحة في مجال السياسات، وإصلاح منظومة الإدارة الاقتصادية الدولية، ووضع ترتيبات مؤسسية دولية تفضي إلى تحقيق تنمية منصفة ومستدامة.

## أولاً - مقدمة

١ - يتخبط العالم في ركود هو الأسوأ منذ الثلاثينات يحمل في طياته عواقب خطيرة محتملة على التنمية البشرية. فما برحت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المتسارعة التي لم تنته فصولها بعد تعرقل بشكل حاد النمو الاقتصادي في أنحاء العالم وتشكل انتكاسة في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويقدر أحدث التوقعات العالمية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة أن نصيب الفرد من الدخل في العالم انخفض بنسبة ٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٩<sup>(١)</sup>. وما لم تنفذ استجابات فعالة في مجال السياسات في الوقت المناسب، يمكن أن ترتفع معدلات البطالة إلى أكثر من ١٠ في المائة في بعض البلدان المتقدمة النمو وأن يصبح عشرات الملايين من الناس في البلدان النامية عاطلين عن العمل، كما يمكن أن يصبح مئات الملايين غيرهم في صفوف الفقراء العاملين.

٢ - سيتيح انعقاد المؤتمر المقبل للأمم المتحدة على أعلى مستوى المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية فرصة مفيدة للوقوف على أسباب هذه الأزمة والنظر في الاستجابات القائمة في مجال السياسات والإصلاحات اللازم اتخاذها، وسيحفز كذلك على مواصلة اتخاذ إجراءات متضافرة. فحجم الأزمة يستوجب بذل جهود مدروسة تكفل عدم تسبب التأثير القوي أصلاً لهذه الأزمة على الاقتصادات الحقيقية للدول الأعضاء في كارثة إنسانية توازيها حجماً وتطال أكثر الفئات ضعفاً في العالم. وفي إطار التحضير للمؤتمر، يقدم هذا التقرير استعراضاً لأسباب الأزمة وما اعتمد حتى تاريخه من استجابات لمواجهةتها. وينقسم الجزء المتبقي من التقرير إلى الفروع التالية: الفرع الثاني الذي

(١) "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠٠٩" (E/2009/73). الوثيقة متاحة أيضاً في الموقع [www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html](http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html)

ينظر في جذور الأزمة وأسبابها، وفي الآليات التي انتقلت من خلالها إلى البلدان النامية؛ والفرع الثالث الذي يستعرض التأثير الحالي والمحتمل لهذه الأزمة على التنمية؛ والفرع الرابع الذي يوجز استجابة الأمم المتحدة وغيرها من الاستجابات الدولية في مجال السياسات لمواجهة هذه الأزمة؛ والفرع الخامس الذي يتضمن الخاتمة.

## ثانياً - الوضع الراهن: جذور الأزمة الحالية وأسبابها

٣ - شهدت السنوات التي سبقت نشوب الأزمة نمواً عالمياً مرتفعاً ومستقراً نسبياً وتضخماً منخفضاً في معظم البلدان. وكان الدافع لهذا النمو هو الزيادات الكبيرة في الإنتاجية في العديد من البلدان والتي، إذا ما أضيف إليها الاندماج المتزايد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي والاتساع القوي للنشاط التجاري، سمحت أيضاً بإبقاء الأسعار ثابتة نسبياً لسنوات عدة. كما بقيت معدلات الفائدة القصيرة الأجل منخفضة، مما عكس اتباع سياسة نقدية تكييفية في حين خفف الارتفاع النسبي لمعدلات الادخار في آسيا والاقتصادات المصدرة للنفط من معدلات الفائدة الطويلة.

٤ - أدى هذا النمط من النمو المصحوب بتنظيم غير كافٍ في نهاية المطاف، إلى إفراط المؤسسات المالية والشركات والأسر المعيشية في الاستدانة على نحو لا يمكن تحمله. فقد حمل الانخفاض الثابت لمعدلات الفائدة المستثمرين على البحث عن تحقيق عائدات أعلى في الأسهم والإسكان والسلع الأساسية. فشهدت أسعار الأصول ارتفاعاً في طائفة واسعة من الاقتصادات الصناعية والناشئة واستفاد العديد من البلدان النامية من الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية. وحمل التقلب المنخفض نسبياً والتفاوت المفرط الناجمين عن سنوات من النمو القوي، دفعا المستثمرين إلى التحول في أنشطة لتوظيف الأموال إلى أصول تنطوي أكثر من أي وقت مضى على قدر أكبر من المخاطر. وسمح هذا النقص في تنظيم للنظم المالية بإنشاء هياكل وأدوات جديدة بدت أنها تقدم عائدات متزايدة معدلة حسب درجة المخاطر، ولكنها غالباً ما كانت تنطوي على قدر أكبر بكثير من المخاطرة - وعلى خطورة أكبر بشكل منهجي - مما تبدو عليه. وكان يمكن للتنظيم الكافي أن يوقف هذه التطورات أو يبطئها، إلا أن هذا التنظيم إما كان غير موجود أو غير ممارس بعد. وعلى غرار ذلك، ما برحت القدرة على المراقبة التي كان يمكن أن تكتشف هذه المشاكل في وقت مبكر مجزأة ومشتتة بين العديد من المحافل والمؤسسات والهيئات الناظمة. ومع ذلك، ما برحت منظومة الأمم المتحدة منذ بضع سنوات تحذر مراراً في منشورات مختلفة، مثل الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم وتقرير التجارة والتنمية، من أن المديونية المتزايدة للأسر المعيشية والقطاع العام والقطاع

المالي، في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، التي يبينها الاختلال الواسع في التوازنات المالية العالمية، ستصبح مع الوقت مديونية لا يمكن تحملها.

٥ - ترافق هذا السعي على النطاق العالمي إلى تحقيق عائدات أعلى مع اختلال متزايد في التوازنات المالية الدولية. فقد مولت معدلات الادخار المرتفعة في آسيا وبلدان الفئات النفطية معدلات استهلاك مرتفعة في الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى. وما زاد من دعم تدفقات رؤوس الأموال من البلدان التي لديها فائض في الادخار - بينها العديد من بلدان الأسواق الناشئة - إلى الولايات المتحدة هو الإدراك السائد بأن أصول الولايات المتحدة معرضة لدرجة أقل من المخاطرة وتتمتع بقدر أكبر من السيولة مقارنة بالأصول الأخرى. وكان يُخشى قبل أن أرخت هذه الأزمة بظلالها من أن يؤدي انعكاس هائل في تدفقات رؤوس الأموال هذه إلى انخفاض حاد في قيمة دولار الولايات المتحدة وإدخال تكييفات موجهة في الاقتصاد العالمي.

٦ - بدلا من أن يكون الدافع لهذه الأزمة هو التهافت على سحب الأصول المحتسبة بالدولار، أتت الأزمة وليدة انخفاض حاد في الثقة العالمية بالمؤسسات المالية المفرطة في الاستدانة وبالهياكل المعقدة الأصول. فبدلا من أن تؤدي الأزمة إلى تهافت سحب الأصول المحتسبة بالدولار شهدت ارتفاعا لقيمة الدولار. والعمل جار على تصحيح الاختلال الكبير في التوازنات بين الاقتصادات الآسيوية والصناعية من خلال ضغط الطلب في البلدان الصناعية في ضوء التشدد في منح الائتمانات، وانكماش الاقتصاد الحقيقي، وتدني أسعار المساكن. وفي سياق اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل ينقصه تنظيم كاف، ستترتب على انهيار جزء من هذه المنظومة تداعيات ضخمة في أماكن أخرى على نحو ما نشهده اليوم.

٧ - استجاب صانعو السياسات بضخ مقدار ضخم من السيولة في النظام المالي وبتقديم دعم مباشر إلى بعض المؤسسات المالية الكبرى. فجرى توفير مبالغ هائلة من التمويل العام بلغت قيمتها ١٨ تريليون دولار أو نحو ٣٠ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي<sup>(٢)</sup>، لإعادة تكوين رؤوس أموال المصارف، وتأمين مؤسسات مالية وتوفير الضمانات للودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية. وبعدها أقر العديد من البلدان، ومعظمها متقدم

(٢) يشمل هذا التقدير مجموعات إجراءات الإنقاذ المالي (بما فيها الضمانات الحكومية للديون المشكوك في تحصيلها) وضخ السيولة في النظم المالية بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. انظر UN/DESA Monthly Economic Briefing on the World Economic Situation and Prospects No. 7 (2 April 2009) [.http://www.un.org/esa/policy/publications/wespmbn/sgnote\\_7.pdf](http://www.un.org/esa/policy/publications/wespmbn/sgnote_7.pdf)

النمو ومعها بلدان نامية أيضا، بأن التدابير النقدية والمالية لن تكون كافية لتجنب حصول ركود، ووضعت خططا لتقديم حوافز مالية بلغت قيمتها بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ نحو ٢,٧ تريليون دولار (ما يوازي ٤ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي) من المزمع إنفاقها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. والهدف من تقديم هذا الحافز هو وقف الانزلاق إلى ركود أعمق وتوفير فرص عمل جديدة.

٨ - يلزم التنبيه بشكل مستمر إلى ضرورة العمل على ألا يطول أمد الركود الحالي. ولا يُتوقع أن تستجمع الاستجابات التي اتخذت شكل سياسات جريئة قوة دفع كافية تمكنها من الحؤول دون حصول تراجع اقتصادي في عام ٢٠٠٩، لكن من شأنها إفساح المجال لتحقيق بعض الانتعاش في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن خطر حصول ركود عالمي لفترة أطول ما زال قائما نظراً إلى استمرار مشاكل القطاع المالي وقطاع الشركات الكبرى في اقتصادات السوق الكبرى، وتنامي النزعات الحمائية، وبقاء ثقة الشركات التجارية والمستهلك على مستواها المتدني في معظم الاقتصادات. لذا، من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات المنسقة في مجال السياسات على الصعيد الدولي.

٩ - تتضرر البلدان النامية بشكل خاص من العيوب العامة التي تشوب النظام المالي العالمي، ولكن معظمها ليس قادراً على مواجهة آثارها على اقتصاداتها الفعلية بنفس التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية التي لجأت إليها البلدان الصناعية. فعلى المستويات الأدنى للتنمية الاقتصادية، تكون البلدان عموماً أكثر عرضة للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية. وتمتلك البلدان النامية عادةً موارد ضئيلة وهي تستدين بالعملة الأجنبية لتمويل تقدمها. ولدى نشوب الأزمات، غالباً ما تكون مجبرة على اتباع سياسات نقدية ومالية مسايرة للاتجاهات الدورية لمنع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج والتهافت على سحب الأصول المحتسبة بعملائها، مما يؤدي إلى مزيد من التقلب في أدائها الاقتصادي ويؤثر سلباً على النمو الأجل الطويل. إن هذا التباين بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في كيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية يفاقم عدم المساواة على الصعيد العالمي ومن شأنه إعاقة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### ثالثاً - آليات انتقال الأزمة وتأثير الأزمة على التنمية

١٠ - إن تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية تطال سريعاً أفقر بلدان العالم وأكثرها ضعفاً، وتهدد بتقويض ما تحقق من مكاسب اقتصادية واجتماعية بشكل جدي. ومع أن الاقتصادات المتقدمة والناشئة كانت أول من شعر بموجات الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد باتت اليوم البلدان المنخفضة الدخل - على عكس الأزمات السابقة - عرضة بشكل متزايد

لمختلف أوجه التراجع على الصعيد العالمي نظراً لاندماجها بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة متنوعة من القنوات الناقلة للأزمات. بيد أن نطاق هذه القنوات لا يطال المستوى القطري فحسب بل يتعداه ليشمل فئات السكان الأكثر ضعفاً الذين غالباً ما يكونون الأكثر تضرراً والأقل قدرة على مواجهة التغيرات الهائلة. ففي زمن تسوده أزمة اقتصادية عالمية، من المهم أكثر من أي وقت مضى فهم المحنة التي يعيشها كل من أكثر البلدان وأكثر السكان فقراً والاعتراف بوجودها بشكل مناسب. لذا يتعين على ما نبديه من استجابات على الصعيد العالمي أن تراعي بشكل تام احتياجات البلدان والأشخاص المعرضين بدرجة عالية للتبعات الناجمة عن الصدمات العالمية، ولكن غير القادرين على الاستجابة. ويبحث هذا الفرع قنوات انتقال الأزمة التي طالت عبرها الأزمة الاقتصادية والمالية للبلدان النامية وينظر في تأثير هذه الأزمة على التنمية في تلك البلدان.

## ألف - أثر تراجع التجارة والتمويل والتحويلات المالية

١١ - رغم أن العديد من البلدان النامية لم تتعرض مباشرة للاضطراب المالي، فقد طالها الضرر نتيجة لعوامل عدة، من بينها انهيار التجارة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وانعكاس اتجاه تدفق رؤوس الأموال، وزيادة تكاليف الاقتراض، وانخفاض الدخل المتأتي من التحويلات المالية وفرض القيود على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويخلف هذا التراجع آثاراً متفاوتة؛ ذلك أن البلدان تتضرر بدرجات مختلفة، بحسب هيكلها الاقتصادي ومدى ضعفها إزاء الصدمات. وأفقر البلدان هي الأكثر ضعفاً إزاء تقلبات الاقتصاد العالمي. فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، بما في ذلك المعونة والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيراداتها من القطع الأجنبي وإيراداتها الحكومية تميل إلى الاعتماد على عدد صغير من السلع الأساسية. والأثر الذي تخلفه الأزمة يتأثر كذلك بقدرة الحكومات على مواجهة النتائج المترتبة عليها، وهي قدرة تعتمد على ما إذا كانت لدى هذه الحكومات الآليات اللازمة لاتباع سياسات اقتصاد كلي معاكسة لدورات الاقتصاد؛ وعلى قوة نظم الحماية الاجتماعية فيها، وأطرها التنظيمية، وهياكل الحكم فيها؛ واستقرارها السياسي. وتؤثر هذه العوامل أيضاً على كيفية تأثر مختلف الفئات، كل في مجتمعه، بهذه الأزمة.

١٢ - **نضب التمويل الخارجي للبلدان النامية.** فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية انخفضت بشدة، وترافق ذلك مع طفرة في الزيادة في أسعار الفائدة التي تفرض مراعاة للمخاطرة في سياق التمويل الخارجي. وانخفض صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات النامية بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، فتراجع من الذروة التي تتجاوز ١ تريليون دولار المسجلة في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٥٠٠ بليون دولار في

عام ٢٠٠٨. ويُتوقع حدوث انخفاض كبير آخر تقارب نسبته ٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٩<sup>(٣)</sup>. وفي حين أنه يُتوقع حدوث انخفاض في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى جميع الاقتصادات السوقية الناشئة والبلدان النامية، فإن أكبر نسبة انخفاض عن المستويات السابقة من المرجح أن تحدث في دول أوروبا الناشئة.

١٣ - ارتفعت تكاليف التمويل الخارجي للاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. فقد حدثت طفرة في الزيادة في أسعار الفائدة التي تفرض لدى إقراض هذه البلدان مراعاة للمخاطر حيث ارتفع متوسط تلك الزيادة من ٢٥٠ إلى نحو ٨٠٠ نقطة أساس في غضون أسابيع قليلة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. وخلافاً للسنوات الأخيرة، عندما كانت تلك الزيادات في سعر الفائدة تتباين بشكل كبير حسب المناطق والبلدان، مما يمكن أن يستدل منه على أن المستثمرين كانوا يميزون بين البلدان بحسب المخاطر الخاصة بكل منها، تساوت جميع البلدان من حيث مقدار الزيادة الأخيرة الأمر الذي يعني امتداد الأثر من بلد إلى آخر. وربما يقترن ذلك بإحجام عام عن الاستثمار في الأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من أن زيادات سعر الفائدة انخفضت لاحقاً إلى ٥٠٠ نقطة أساس في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فهي لا تزال مرتفعة جداً بالمقارنة مع أوضاع السوق قبل الأزمة<sup>(٤)</sup>.

١٤ - يمكن أن يترتب على نقص التمويل بتكلفة معقولة تداعيات جسيمة على الإنفاق على الهياكل الأساسية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى النمو الطويل الأجل. فقد انخفضت الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية العامة والخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية انخفاضاً كبيراً بعد مختلف الأزمات والتسويات المالية التي شهدتها عقدا الثمانينات والتسعينات، وفي الوقت نفسه انخفض أيضاً بشدة الاستثمار في الهياكل الأساسية بعد الأزمة المالية التي حدثت في أواخر التسعينات في شرق آسيا، وبحلول عام ٢٠٠٧، لم يكن قد عاد إلى مستويات ما قبل الأزمة<sup>(٥)</sup>. وتُعدّ صيانة وبناء وإصلاح الهياكل الأساسية العامة التي تشتد الحاجة إليها أموراً بالغة الأهمية لتحقيق التنمية والنمو بشكل متواصل.

(٣) "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠٠٩" (انظر الحاشية ١).

(٤) المرجع نفسه.

(٥) انظر United Nations (2006), *World Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development*, (Sales No. E.06.II.C.1) و World Bank (2009) 'Swimming against the tide: how developing countries are coping with the global crisis'، وهي ورقة معلومات أساسية أعدت لاجتماع وزراء المال وحكام المصارف المركزية لبلدان مجموعة ال-٢٠، هورشام، المملكة المتحدة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٥ - سوف تؤثر أيضا الزيادة في تكلفة الاقتراض الخارجي على قدرة العديد من البلدان النامية على تحمل الديون. ففي عام ٢٠٠٩، سوف تستحق ديون قدرها حوالي ٣ تريليون دولار من الديون السيادية الخارجية، إلى جانب ما يزيد على ١ تريليون دولار من ديون القطاع الخاص الخارجية. وسيتمّ إعادة تمويل هذه الديون بتكاليف أعلى بكثير من تلك التي كان معمولاً بها وقت التمويل الأصلي. وستتأثر كذلك قدرة العديد من البلدان النامية على تحمل الديون من جراء تراجع معدلات النمو وهبوط حصائل التصدير. ومعظم الديون الخارجية للبلدان النامية مقومة بالعملات الرئيسية، مما يعني أن القدرة على خدمة الديون في العديد من البلدان النامية تتأثر بشدة بالتحويلات في أسعار الصرف. وشكل تدهور الظروف الخارجية وارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ضغطاً على عملات العديد من البلدان النامية أدى إلى انخفاض قيمتها. فقد شهد العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل على مدى الأشهر الستة إلى التسعة الماضية انخفاضاً شديداً في أسعار العملات، تراوحت نسبته أحياناً بين ٢٠ و ٥٠ في المائة. وترتب على هذا الانخفاض أن أصبحت خدمة الدين الخارجي بالعملة المحلية أعلى تكلفة بكثير، الأمر الذي يؤثر بالفعل على حالة ميزانيات الحكومات والشركات. وتشكل هذه العوامل ضغطاً شديداً على قدرة العديد من البلدان النامية على تحمل الديون.

١٦ - باتت القدرة على تحمل الديون مهددة بشدة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، من بينها البلدان التي تلقت مبالغ كبيرة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، كان عدد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تقل فيها احتمالات التعثر في تسديد الديون لا يتجاوز، وفقاً لإطار وتصنيف القدرة على تحمل الديون، المشتركين بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثمانية بلدان، في حين كان عدد البلدان المحتمل نوعاً ما أو المحتمل بشدة أن تتعثر في السداد ٣١ بلداً، وبلغ عدد البلدان المتعثرة بالفعل في تسديد الديون ١٠ بلدان<sup>(٦)</sup>. وتظهر البيانات الحديثة أيضاً على سبيل المثال أنه في ثلث البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتجاوز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي ٥٠ في المائة وتتجاوز نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي

(٦) انظر الوفاء بالتزام إقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.I.17). متاح أيضاً على الموقع [www.un.org/esa/policy/mdggap/mdg8report\\_engw.pdf](http://www.un.org/esa/policy/mdggap/mdg8report_engw.pdf)

٢ في المائة، الأمر الذي من شأنه أن يصنّف هذه البلدان على أنها ضعيفة إزاء الصدمات الخارجية ومعرضة للتعثّر في تسديد الديون<sup>(٧)</sup>.

١٧ - من المرجّح أيضاً أن يخلف انهيار التجارة العالمية أثراً كبيراً على البلدان النامية، التي يعتمد العديد منها على التجارة في جزء كبير من دخله الوطني. فقد شهدت التدفقات التجارية في جميع أنحاء العالم انخفاضاً حاداً منذ نهاية عام ٢٠٠٨ واستمرت في الانخفاض في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. بمعدل سنوي فاق ٤٠ في المائة في الأشهر الثلاثة حتى شباط/فبراير ٢٠٠٩ (الشكل الأول). وتشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى أن حجم تجارة البضائع العالمية قد يتراجع بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩ ككل، في حين أنه وفقاً لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم الصادر عن الأمم المتحدة، يُتوقع حدوث انخفاض أكبر نسبته ١١ في المائة، وهو أكبر انخفاض منذ الكساد الكبير في الثلاثينات<sup>(٨)</sup>. ويتعاطم الأثر الذي يخلفه انخفاض الطلب العالمي نظراً لانخفاض العرض في مجال تمويل التجارة. ولا تتوافر بسهولة بيانات عن الاتجاهات في مجال الائتمانات التصدير والاستيراد، ولكن العديد من البلدان أبلغ عن مشاكل في الحصول على مختلف أدوات تمويل التجارة. وأدى ذلك إلى ضغط على النشاط التجاري انعكس في شكل انخفاض في نشاط الحاويات وهبوط شديد في أسعار الشحن، جرى قياسهما بواسطة مؤشر بحر البلطيق (Baltic Dry Index).

١٨ - سوف تتضرر فرادى البلدان النامية بدرجات متفاوتة بسبب انخفاض الطلب على صادراتها، وانكماش الائتمانات التجارية، ولكن الآثار خطيرة في جميع البلدان. لوحظت أشد معدلات الانخفاض حدة في التجارة بين الاقتصادات الآسيوية، حيث تجاوزت معدلات الانخفاض السنوية في بعض الحالات نسبة ٥٠ في المائة<sup>(٩)</sup>. وسجلت كل من الصين والهند تراجعاً كبيراً من عام إلى آخر في صادراتها للمرة الأولى منذ عقود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الواردات إلى هذه البلدان تتراجع، الأمر الذي يؤثر، إلى جانب انخفاض الطلب في البلدان الصناعية، على صادرات السلع الأساسية من البلدان المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان الفقيرة تتضرر بشدة نظراً لكون اقتصاداتها النقدية تعتمد بشدة على عدد قليل من الصادرات. وقد نجحت بعض البلدان في

(٧) يتسق التباطؤ المتوقع مع المتوسط الأساسي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي توقعته الأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، مفترضة حدوث انتعاش في عام ٢٠١٠. ويستند الأثر المقدر على وفيات الرضع إلى ورقة المعلومات الأساسية التي وضعها البنك الدولي تحت عنوان "السباحة ضد التيار" (انظر الحاشية (٢)).

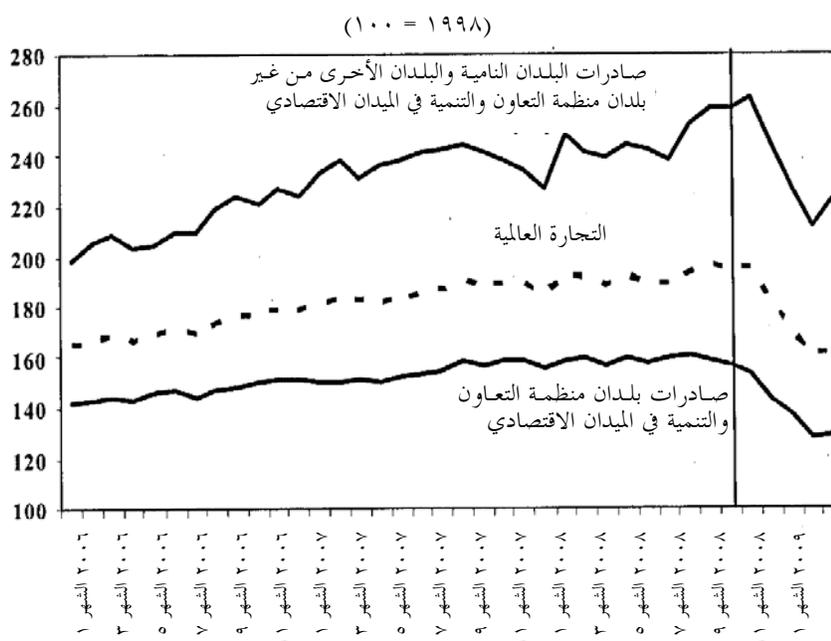
(٨) انظر "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠٠٩" (انظر الحاشية (١)).

(٩) المرجع نفسه.

تعزير مكانة الصناعات التصديرية، بما فيها المنسوجات وزهور الزينة والفواكه والخضروات. وأصبحت هذه القطاعات مصادر مهمة للعمالات الأجنبية والإيرادات الحكومية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل وهي الآن مهددة بسبب تراجع الاقتصاد العالمي. وبالمثل تعد السياحة أحد قطاعات التصدير الرئيسية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد انخفض عدد الوافدين من السياح الدوليين بشكل كبير منذ بدء الأزمة الاقتصادية. واستمر هذا الاتجاه مع الشواغل التي تبدت في الآونة الأخيرة في مجال الصحة العامة إزاء احتمال انتشار وباء أنفلونزا عالمي.

الشكل الأول

حجم أهيار التجارة العالمية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - شباط/فبراير ٢٠٠٩



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات من مكتب التخطيط المركزي في هولندا.

١٩ - يضاعف الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية من الأثر الضار الذي تلحقه الأزمة بالعديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على الصادرات من المواد الأولية. فمنذ عام ٢٠٠٢ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، استفاد العديد من البلدان من الاتجاه التصاعدي، رغم تقلبه، في أسعار النفط والسلع غير النفطية. غير أن اشتداد الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام ٢٠٠٨ أدى إلى تراجع حاد في هذا الاتجاه.

وانخفضت أسعار النفط بنسبة تتجاوز ٧٠ في المائة عن مستويات الذروة التي بلغت في منتصف عام ٢٠٠٨. وانخفضت كذلك أسعار المعادن بنسبة ٥٠ في المائة، في الوقت الذي شهدت فيه أسعار عدد من السلع الأساسية الأخرى انخفاضا كبيرا أيضا. ولا يُتوقع حصول انتعاش كبير في المستقبل. فمن المرجح أن يتواصل تراجع حصائل التصدير والإيرادات الحكومية في العديد من البلدان النامية. وقد تحسن معدلات التبادل التجاري بالبلدان المستوردة للمواد الغذائية والطاقة، مع أن هذه المكاسب قد يقابلها بل ويتجاوزها في معظم الحالات انهيار في الطلب على الصادرات، وزيادة تكلفة الاقتراض و/أو انخفاض تدفقات التحويلات. ومن بين البلدان المصدرة الصافية للسلع الأساسية، تعد البلدان المنخفضة الدخل هي الأشد تضررا من تراجع أسعار السوق العالمية لأن صادراتها من المواد الأولية تشكل، في المتوسط، نسبة ٧٠ في المائة من مجموع صادراتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية تأتي من الضرائب على هذه الصادرات.

٢٠ - تراجعت أيضا تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية بشكل كبير. تجاوز مجموع التحويلات مبلغ ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي ما يقرب من ثلاثة أمثال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة سنوياً إلى البلدان النامية. ونتيجة لذلك، أصبحت تدفقات التحويلات المالية مصدرا هاما لدعم الدخل وتمويل الاستثمارات في العديد من البلدان النامية، ولكنها ليست بديلا جيدا عن نظام ملائم للحماية الاجتماعية. وفي الأزمات سابقة، كانت التحويلات المالية تنحو إلى أن تكون معاكسة للدورات الاقتصادية، فترتفع لتعوض عن التراجع الاقتصادي في بلدان الأصل. ويبدو أن التباطؤ الاقتصادي المتزامن في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية يضع حداً لهذا الأثر المعاكس للدورات الاقتصادية. غير أن ضعف عملات بلد الأصل قد يزيد القوة الشرائية لجميع التحويلات المرسلة.

٢١ - باتت أيضا تدفقات التحويلات المالية مهددة من جراء ازدياد الضوابط المفروضة على الهجرة وترحيل المهاجرين قسرا ومواصلة الانتقاص من الأمن الوظيفي للعمالة المهاجرة. فمع ارتفاع معدلات البطالة، شدد العديد من البلدان المضيفة ضوابط الهجرة وفرض شروطا أكثر صرامة لاستقبال العمالة المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يفقد العمال المهاجرون وظائفهم قبل غيرهم من العمال نتيجة للسياسات الوطنية أو لضغط الجمهور. ونتيجة لذلك، قد يؤدي تناقص التحويلات إلى حرمان بلدان العمال المهاجرين الأصلية من الموارد المطلوبة للتخفيف من آثار الأزمة. وقد تسجل تدفقات التحويلات إلى البلدان المتوسطة الدخل أكبر معدلات انخفاض بالقيم المطلقة، فتلحق هي البلدان المتلقية لأكثر التدفقات من بين فرادى البلدان. أما من حيث القيم النسبية، فللتحويلات أهمية أكبر لعدد من البلدان الصغيرة، منها بلدان متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل. وفي بعض هذه

الحالات تمثل التحويلات أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فبالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بلغ مجموع الدخل المتأتي من التحويلات ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، وهذا يفوق ما تلقتة المنطقة من استثمارات مباشرة أجنبية أو من المعونات التي تصنفها لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "كمعونات يمكن للبلدان توظيفها في البرامج الخاصة بها"؛ وهو ما يتبقى من المساعدة الإنمائية الرسمية بعد خصم تخفيضات الديون والمنح الدراسية وغير ذلك من أشكال المساعدة التي لا تقدّم في صورة تدفقات نقدية تدعم بها الميزانيات الحكومية بشكل مباشر<sup>(١٠)</sup>. وقد بدأ تدفق التحويلات المالية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتضاءل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ مع تدهور سوق العمل في الولايات المتحدة وهي مصدر ٨٠ في المائة من تدفقات التحويلات المالية إلى تلك المنطقة. كما سجلت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى انحسارا شديدا في تدفق التحويلات تزامن مع انخفاض قيمة الروبل الروسي في عام ٢٠٠٨. ويُتوقع أن تسجل تدفقات التحويلات إلى جنوب آسيا انحسارا حادا في عام ٢٠٠٩ نتيجة للتباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط حيث يعمل الكثير من المهاجرين من جنوب آسيا.

٢٢ - يُحتمل أن تتأثر تدفقات المعونة من جرّاء تناقص الدخل القومي الإجمالي في البلدان المانحة الرئيسية. فالتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم في أوائل تسعينيات القرن الماضي تسبب في حالات عجز مالي كبير في البلدان المانحة أدت إلى إجراء تخفيضات ضخمة في المعونة الإنمائية الرسمية فانخفضت نسبتها من ٠,٣٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في تلك البلدان في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧. وقبل الأزمة، كان تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية آخذا في التناقص بشكل يمكن قياسه خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. غير أنه في عام ٢٠٠٨، زاد حجم تدفقات المعونة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مرة أخرى ليلعب ما يناهز ١٢٠ بليون دولار، وهو ما يعادل ٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة مجتمعة. وتحت وطأة الأزمة بدأت بالفعل تدفقات المعونة تتجه نحو الانخفاض. ويستهدف كثير من البلدان المانحة حجما للتدفق السنوي للمعونات كحصّة من الدخل القومي الإجمالي بحيث تقلّ القيمة المطلقة للمعونة إذا قلّ الدخل القومي، حتى وإن ظلّ الدخل القومي الإجمالي ثابتا. ومع أن البلدان المانحة قد أعادت تأكيد التزاماتها المتصلة بالمعونات الإنمائية الرسمية أكثر من مرة، فقد يتعدّر تحقيق تلك الأهداف في المواعيد المقررة إذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة.

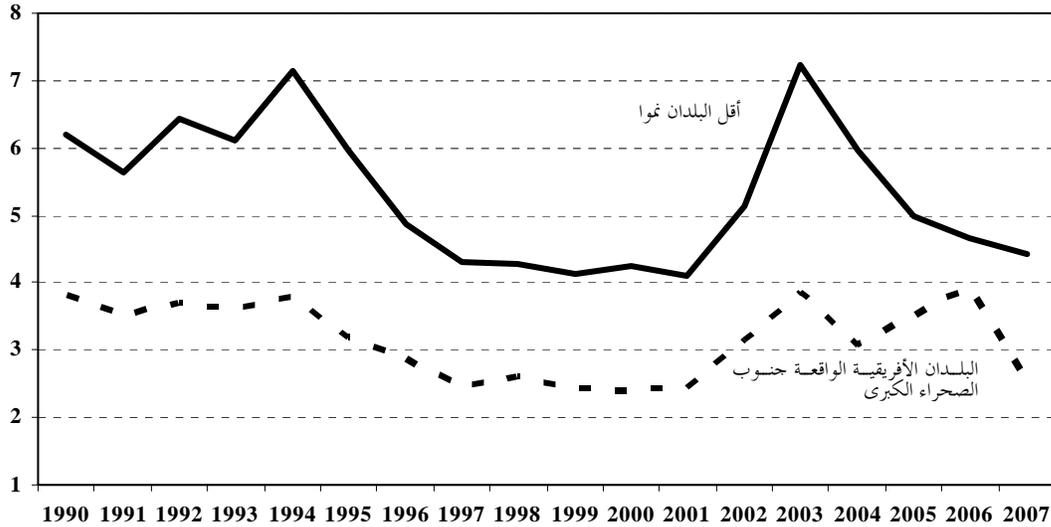
(١٠) World Bank, Migration and development Brief (23 March 2009)

٢٣ - ثمة شاغل مُلح إضافي هو احتمال أن تقل إلى درجة أبعد إمكانية التنبؤ بحجم تدفقات المعونة وأن يزداد تقلب هذه التدفقات. فالبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً، شهدت قبل حدوث الأزمة الراهنة تقلبات كبيرة في التدفقات السنوية للمعونات تصل إلى ما يتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي (الشكل الثاني). وبالنسبة للكثير من البلدان المنخفضة الدخل لا يوجد سوى القليل من بدائل التمويل الخارجي التي يمكن الاستعاضة بها عن المساعدة الإنمائية في حالة هبوط في الصادرات والإيرادات المالية والتحويلات وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة نتيجة للأزمة. ويؤدي عدم اليقين من الحجم المتوقع لتدفقات المعونة إلى زيادة تعقّد عملية صياغة سياسات الاقتصاد الكلي للتصدي للأزمة.

الشكل الثاني

### تقلب تدفقات المعونة

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: قاعدتا بيانات لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

٢٤ - من تبعات تدهور البيئة الدولية أن معظم البلدان النامية سيعاني من مشاكل جسيمة فيما يتصل بموازن المدفوعات. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يُتوقع أن يعجز

٩٨ من البلدان النامية البالغ عددها ١٠٤ بلدان عن تغطية كامل الاحتياجات المتصلة بالتزاماتها المالية الخارجية، حيث من المقدّر أن يزيد حجم فجوة التمويل الخارجي إلى ٢٦٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ وحده، بل إنه يتوقّع أن يبلغ حجم الفجوة ٧٠٠ بليون دولار إذا تحقّق أحد السيناريوهات المحتملة حيث يستمر تناقص تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتحدث زيادة في عودة رؤوس الأموال إلى البلدان الصناعية<sup>(١١)</sup>. وتفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بأن البلدان المنخفضة الدخل وحدها ستشهد هزة في موازين المدفوعات قد يبلغ حجمها نحو ١٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩<sup>(١٢)</sup>. وإن كان بعض البلدان النامية قد تراكت لديه احتياطات دولية هائلة، فإن هذه الاحتياطات ليست موزعة بالتساوي - أي أن القدر الأكبر منها بحوزة عدد قليل من البلدان. ومعظم البلدان النامية ليس لديه ما يكفي من الاحتياطات لكي يُكفّف أوضاعه مع حجم الهزة الخارجية الناتجة عن الأزمة الراهنة. فحجم الاحتياطات في نحو ٣٠ من البلدان المنخفضة الدخل أصغر بالفعل من أن يغطي الحد الأدنى الحرج المتمثل في قيمة واردات ثلاثة أشهر. وحتى اقتصادات الأسواق الناشئة بمراكزها القوية من حيث ما لديها من احتياطات شهدت انخفاضاً حاداً في أرصدة احتياطاتها الأجنبية تراوحت بين ٢٠ و ٤٠ في المائة لدى محاولتها التعويض عن تراجع مراكزها من حيث الحسابات الجارية. ويُضطر عدد متزايد من البلدان إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل الطارئ بمبالغ كبيرة لحماية اقتصاداتها من التعرّض لمزيد من التزعزع.

## باء - آثار الأزمة فيما يتصل بالنمو وفرص العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٢٥ - من المرجّح أن يتوقف نموّ نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية في عام ٢٠٠٩ نتيجة لهذه الظروف الخارجية السريعة التدهور. فوفقاً لآخر تنبؤات الأمم المتحدة، من المتوقّع أن يحدث تباطؤ كبير في نمو نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية. ويُتوقّع أن يهبط متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية إلى الصفر بعد أن كان يساوي في المتوسط ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ وزهاء ٦ في المائة لكل سنة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويُتوقّع أن تعم هذه الانتكاسات، إلا أنها ستكون على أشدها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُتوقّع أيضاً

(١١) البنك الدولي: "Swimming against the tide: how developing countries are coping with the global crisis" (انظر الحاشية ٥).

(١٢) صندوق النقد الدولي: "The implications of the financial and economic crisis for low-income countries" (واشنطن العاصمة، آذار/مارس ٢٠٠٩).

أن تشهد تلك المناطق أكبر معدل انخفاض فعلي في نصيب الفرد من الدخل خلال عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يسجل ٦٠ بلدا ناميا على الأقل نموا سالباً في نصيب الفرد من الدخل في عام ٢٠٠٩. كما أن أقل البلدان نمواً، ومن ضمنها الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد تضار بشدة من جراء انخفاض معدّل نموها بمقدار خمس نقاط مئوية عن معدّل النمو القوي الذي شهدته في السنوات الأخيرة.

٢٦ - يمكن أن تشهد سوق العمل حالة ركود طويلة الأمد نتيجة لتباطؤ النمو. فتقديرات منظمة العمل الدولية تفيد بأنه بسبب الأزمة، قد ينضم ما لا يقل عن ٥٠ مليون نسمة حول العالم إلى صفوف العاطلين وينضم مئات الملايين إلى صفوف الفقراء العاملين<sup>(١٣)</sup>. وقد لا يعكس معدّل البطالة المسجل الدرجة الفعلية لشدة الأزمة، فكثير من الناس يأسون من البحث عن عمل أو يخرجون من القوة العاملة الرسمية. وفي معظم البلدان النامية، نظراً لعدم وجود الحماية الاجتماعية الكافية، يضطر من يفقد عمله إلى مزاوله أنشطة غير رسمية منخفضة الأجر ولا تتطلب مهارات، ولا يدخل هؤلاء في أرقام البطالة.

٢٧ - يُحتمل أن تظل معدّلات البطالة والعمالة الناقصة عالية لبعض الوقت على أيّ حال. فالدروس المستخلصة من الأزمات السابقة تفيد بأن معدّلات البطالة لا ترجع، في المعتاد، إلى مستويات ما قبل الأزمة قبل مضي ما يتراوح بين أربعة وخمسة أعوام على بدء الانتعاش الاقتصادي. وهذا راجع إلى أن الارتفاع الهائل في معدّلات البطالة الطويلة الأجل واكتساب سوق العمل مزيداً من الصبغة غير الرسمية - وهما أمران يتفقان بسبب عودة المهاجرين والمهجرة العكسية من الحضر إلى الريف بأعداد غفيرة - أمران من الصعوبة بمكان تصحيحهما<sup>(١٤)</sup>. وإذا ما تجذّرت هذه الاتجاهات، سيطول أمد الآثار السلبية للأزمة وستتخلّف مصاعب اجتماعية جمة وتحرم الاقتصاد من موارد قيّمة. وسيتعيّن على معظم البلدان أن يرفع معدّلات نموه بقدر كبير خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ لتعويض ما نتج عن الأزمة من فقدان للوظائف ونزوح العمالة.

٢٨ - تأتي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في وقت لم تنته فيه بعد أزمة الغذاء التي نشبت عام ٢٠٠٨. فوفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أدّى ارتفاع أسعار الغذاء إلى تجويع ما يقدر عدده بـ ١١٥ مليون نسمة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ليصل مجموع من يعانون الجوع في العالم إلى بليون نسمة. وعلاوة على ذلك، كان بليونان من البشر يعانون

(١٣) انظر منظمة العمل الدولية، الأزمة المالية والاقتصادية: استجابة العمل اللائق (الوثيقة GB.304/ESP/2)، ورقة مقدمة إلى اللجنة المعنية بالعمالة والسياسات الاجتماعية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

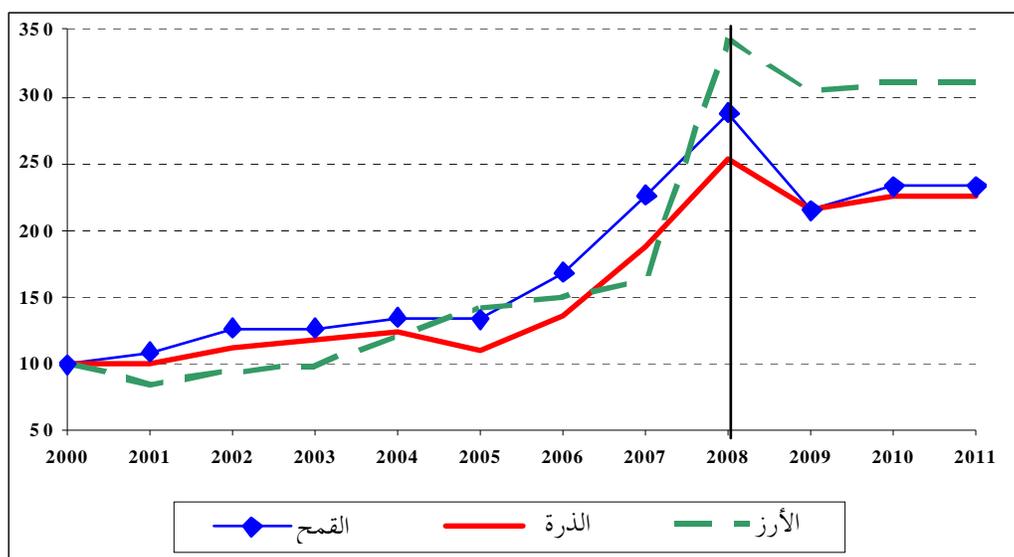
(١٤) المرجع نفسه.

نقص المغذيات الدقيقة قبل بدء الأزمة الراهنة. ولئن كانت أسعار الغذاء قد انخفضت بدرجة كبيرة عن مستوياتها التي بلغت ذروتها في أوائل عام ٢٠٠٨، فإنها لا تزال أعلى من المعدلات التي كانت مسجلة إلى عهد قريب. وعلاوة على ذلك، كان لانخفاض أسعار الصرف للعملة في الآونة الأخيرة أثره في ازدياد التكلفة المحلية للأغذية المصنعة المستوردة في بلدان نامية عديدة معظمها بلدان مستوردة صافية للغذاء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية لا يزال أعلى بنسبة ٢٧ في المائة من مستواه في عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٦٤ في المائة من مستواه في عام ٢٠٠٠. والواقع أن العوامل الهيكلية، من قبيل انخفاض أرصدة مخزونات الغذاء وانخفاض معدلات نمو الإنتاجية الزراعية وتغير المناخ والطلب على الوقود الأحفوري، هي العوامل التي تتسبب في ارتفاع الأسعار لا يزال لها تأثيرها لفي هذا الصدد. ويتوقع الكثير من الخبراء أن تظل أسعار الأغذية خلال الأعوام العشرة المقبلة أعلى بكثير من المستويات المنخفضة التي كانت ثابتة عليها في أواخر تسعينيات القرن الماضي (الشكل الثالث).

الشكل الثالث

أسعار الأغذية: في انخفاض وإن كانت لا تزال مرتفعة

(٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

٢٩ - إن تناقص فرص العمل وفرص توليد الدخل بسبب الأزمة سيؤدي حتما إلى مزيد من التراجع في جهود الحد من الفقر ومحاربتة. فمن الصعب التنبؤ بكامل أثر الأزمة على مستويات الفقر في العالم. وتفيد معظم التقديرات بأن الأزمة لم تبلغ بعد مداها في العالم أجمع، فالبلدان تتأثر بها بدرجات متفاوتة تبعا لظروف كل منها، وقدرة كل بلد على التصدي للأزمة بتدابير الحماية الاجتماعية تتباين تبانيا شاسعا. وتتنبأ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بأن هبوط معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل في عام ٢٠٠٩ قد يؤدي إلى تباطؤ خطى التقدم بشدة في مجال الحد من الفقر. فعدد من يمكن أن يظلوا فقراء أو أن يسقطوا في وهدة الفقر قد يزيد بما يتراوح بين ٧٣ و ١٠٣ ملايين نسمة وهو ما يخالف ما كان متوقعا حدوثه من تطورات في ضوء اتجاهات النمو السابق على الأزمة. وسيلمس أثر هذه الانتكاسة في الجانب الأكبر منه في شرق آسيا وجنوبها حيث سيضار ما بين ٥٦ و ٨٠ مليون نسمة يقطن الهند قرابة نصفهم. وسيظل ما بين ١٢ و ١٦ مليون نسمة في أفريقيا فقراء بسبب الأزمة و ٤ ملايين غيرهم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٠ - يمكن أن تؤدي طبيعة توزيع نتائج الأزمة إلى زيادة حدة آثارها على الفقر. إذ أن العاملين في المستويات الدنيا من سلم الوظائف، بما في ذلك العاملون من الشباب والنساء، هم أكثر عرضة لفقدان وظائفهم أو لخسارات في الدخل خلال مراحل التباطؤ الاقتصادي. وقد بدأ فعلا تسجيل تحول ملحوظ عن القطاعات الدينامية الموجهة نحو التصدير لدى العاملين الذين يصبحون إما عاطلين أو ينتقلون إلى أنشطة أقل إنتاجية ويغادرون في نفس الوقت المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. فقد سجل في الصين وحدها انتقال ٢٠ مليون عامل بهذا النحو خلال عام ٢٠٠٨. ومن المرجح أن تعرض هذه الاتجاهات جهود الحد من الفقر في المستقبل للخطر. وحتى في حالة استئناف النمو الاقتصادي، فقد يتطلب الأمر فترة أطول بعض الشيء قبل أن يتسنى للعاملين العودة إلى أنشطة أكثر إنتاجية تدر دخلا أكبر.

٣١ - من المرجح أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية إلى تباطؤ كبير في وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى قبل نشوء الأزمة، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على أصعدة مختلفة، لم تكن العديد من البلدان سائرة على درب تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٥)</sup>. ومع استمرار كشف الأزمة عن فصولها، سيؤدي أيضا تزايد فقر الدخل وتراجع إيرادات الحكومات إلى تراجع الإنفاق العام والخاص على الخدمات الاجتماعية، مما سيؤثر على كافة الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الصعب في هذه المرحلة تقدير حجم

(١٥) انظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.L18).

الانتكاسة المحتمل الذي سيتباين من بلد إلى آخر وفقا للسياسات المالية المتبعة وللقدرة المؤسسية على التصدي للأزمة. وتشير التجارب المستفادة من الأزمات السابقة في البلدان النامية إلى أن هذه الآثار قد تؤدي على سبيل المثال إلى تباطؤ حاد في الوتيرة الحالية لخفض وفيات الرضع. وحسب تقديرات البنك الدولي، يمكن أن يؤدي الانخفاض المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نصف مستواه لما قبل الأزمة إلى زيادة وفيات الرضع المسجلة قبل نشوء الأزمة<sup>(١٦)</sup>. بعدد يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ رضيع في السنة. وتشير الأبحاث أيضا إلى أن الأزمات الاقتصادية تتزع في العديد من السياقات إلى زيادة احتمالات وفيات البنات أكثر من احتمالات وفيات الأولاد<sup>(١٧)</sup>. ويتعرض المسنون عامة أيضا إلى ضرر غير متناسب حينما يتراجع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتدهور الخدمات الصحية.

٣٢ - يمكن أيضا أن تزيد الأزمة بشكل كبير تكاليف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالأثر المحدد الذي ستخلفه الأزمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيتباين من بلد إلى آخر، شأنه شأن تكلفة الجهود الإضافية اللازمة لوضع البلدان على درب تحقيق تلك الأهداف أو إعادتها إليه. وتشير دراسة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاستعانة بإطار نموذجي شامل يخص عددا من بلدان أمريكا اللاتينية إلى أن توقعات الركود في عام ٢٠٠٩ والتعافي منه بوتيرة بطيئة إلى غاية الوصول إلى مستويات النمو لما قبل الأزمة بحلول عام ٢٠١٥ قد تؤدي ببعض بلدان المنطقة المنخفضة الدخل إلى الزيف بعيدا أكثر عن درب أهداف تعميم التعليم الابتدائي وخفض وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية<sup>(١٨)</sup>.

## جيم - الجوانب الجنسانية للأزمة

٣٣ - أظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة أن الانتكاسات الاقتصادية تضع عبئا غير متناسب على كاهل المرأة. فاحتمالات تعرض المرأة، وخاصة في البلدان النامية،

(١٦) يتفق تباطؤ النمو المتوقع مع خط أساس الأمم المتحدة لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مع افتراض وقوع انتعاش في عام ٢٠١٠. وتستند تقديرات الأثر على وفيات الرضع إلى ورقة المعلومات الأساسية للبنك الدولي "السباحة ضد التيار" (انظر الحاشية ٥).

(١٧) انظر S.Baird, J. Friedman and N. Schady, "Aggregate income shocks and infant mortality in the developing world", World Bank Policy Research Working paper No. 4346 (2007).

(١٨) انظر "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام ٢٠٠٩" (انظر الحاشية رقم ١)، الإطار ١. يستعان في التحليل بإطار عمل قائم على الاقتصاد ككل (نموذج محاكاة الأهداف الإنمائية للألفية) من أجل تقييم العوامل المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكاليفه وتقدير المعاوزات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تنشأ عن رفع الإنفاق العام لأغراض الأهداف الإنمائية للألفية.

لظروف عمل تتسم بالضعف أو للبطالة أكثر من احتمالات تعرض الرجل لذلك. وقد طالت فعلا الأزمة الصناعات التصديرية الرئيسية في البلدان النامية التي تعتمد على أسواق أمريكا الشمالية والأسواق الأوروبية، بما في ذلك القطاعات الكثيفة اليد العاملة مثل قطاعات الألبسة وصنع الأحذية والأغذية المصنعة والمنتجات الإلكترونية. وبما أن المرأة تشكل معظم القوة العاملة في هذه القطاعات، فإن المؤشرات الأولية تدل على أن وضعها في سوق العمل قد ساء بشكل كبير في البلدان التي تشكل فيها تلك القطاعات حصة مهمة من الإنتاج. واحتمالات عمل النساء في وظائف عرضية ومؤقتة وحصولها على أجور أقل احتمالات أكبر مما هي لدى نظرائها من الرجال. وتكون المرأة أقل مناعة خلال الانتكاسات الاقتصادية مع تدني مستوى الاستقرار الوظيفي.

٣٤ - تواجه المرأة أيضا بشكل عام قدرا أكبر من عدم الاستقرار في الدخل وزيادة في أعباء رعاية الأسرة. فالدلائل المتاحة تشير إلى أن مختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي وقعت في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأوروبا الشرقية في عقد التسعينات من القرن العشرين زادت من أعباء المرأة المتزلية. وأجبرت المرأة في العديد من الحالات على استيعاب أثر تقليص الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم الذي تم اللجوء إليه للتصدي لتلك الأزمات<sup>(١٩)</sup>. ويتزع تقليص الإنفاق الاجتماعي أيضا إلى التأثير بشكل غير متناسب على استفادة المرأة والفتاة من خدمات التعليم والصحة. ويمكن أن ترغم الفتيات على مغادرة المدرسة للمساعدة في العمل المتزلي خلال الأزمات الاقتصادية، مما يزيد من تعميق الفجوات الجنسانية في مجال التعليم. وستؤدي هذه الأزمة إلى آثار ماثلة ما لم تبذل الجهود من أجل تفادي تقليص الإنفاق الاجتماعي.

## دال - تداعيات الأزمة على البيئة

٣٥ - يمكن أن يؤدي خفض الاستثمارات في حماية البيئة وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإدارة المياه والأراضي والتشجير إلى الحد من وتيرة الجهود المبذولة في إطار الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية وفي أطر العمل الأخرى الرامية إلى جعل التنمية أكثر استدامة والتصدي لتغير المناخ من خلال تخفيف آثاره والتكيف معه. فمن المرجح أن يتسبب الركود العالمي في تباطؤ وتيرة نمو انبعاثات غاز الدفيئة. ومن المحتمل في نفس الوقت أن يتراجع الاستثمار في البنى التحتية والتكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني بتزامن مع تراجع الاستثمار الإجمالي في العالم. ويؤدي انخفاض أسعار النفط أيضا إلى الحد من حوافز

(١٩) انظر الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٩: "العولمة ونوع الجنس والعمل" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8).

تبديل أنواع الوقود الأحفوري بتكنولوجيات أكثر نظافة. ويتوقع أن يكون صافي الأثر الذي ستخلفه هذه التطورات المتوازية سلبيا. ذلك أن إبطاء وتيرة نمو انبعاثات غاز الدفيئة من المرجح أن تنشأ عنه آثار قصيرة الأمد لا تكاد تذكر على مستويات تركيز تلك الغازات في الجو، وبالتالي على تغير المناخ، اعتبارا لأن مدة بقاء غازات الدفيئة الرئيسية في الجو طويلة. ومقابل ذلك، من المرجح أن يحد خفض الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأخرى القليلة الانبعاث الكربوني من وتيرة خفض التكاليف ومن استخلاص المعارف من استعمالها بشكل أكثر انتشارا.

٣٦ - يمكن أن تترتب على هذه الأزمة آثار بيئية إضافية نتيجة تغيير أوجه استعمال الأراضي وتزايد سرعة إزالة الغابات. وسيؤثر تراجع الطلب العالمي على الخشب ومنتجات الخشب نتيجة الأزمة على ١,٦ مليار نسمة، بما في ذلك زهاء ٦٠ مليون فرد من أفراد الشعوب الأصلية التي تعتمد في معيشتها بشكل مباشر أو غير مباشر على موارد الغابات. ومن شأن ذلك أن يحد شيئا ما من الضغط على الغابات، ولكن تدهور نظم المعيشة الريفية يمكن أيضا أن يزيد من الطلب المحلي على موارد الغابات. ذلك أن سكان الأرياف الذين يفقدون وظائفهم النظامية أو يفقدون الطلب على محاصيلهم النقدية سيسعون إلى البقاء عن طريق البحث عن الغذاء والطاقة في الغابات. وتلك نتيجة للأزمة المالية لعام ١٩٩٧ عوينت في بعض بلدان آسيا. إذ أزيلت العديد من المناطق الحرجية وأحرقت وحولت لاستعمالات أخرى من قبل فقراء الأرياف في صراعهم من أجل البقاء.

## هاء - التداخيات الاجتماعية والسياسية

٣٧ - يمكن أن يتسبب الركود لفترة طويلة وعدم إيلاء اهتمام كاف للاحتياجات الاجتماعية في مشاكل من قبيل عدم الاستقرار الاجتماعي، وارتفاع معدل الإجرام وضعف هياكل الحكم. فعدم التصدي على نحو ملائم للانتكاسات المتوقعة في تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يمكن أن يتسبب في ازدياد أوجه عدم المساواة والقلق الاجتماعي والسياسية على حد سواء. وقد شهدت بالفعل بلدان نامية كثيرة أشكال شتى من عدم الاستقرار نتيجة للأزمة. ويمكن أيضا، أن يؤدي ازدياد البطالة إلى ارتفاع معدل الإجرام. فمثلا شهدت البلدان في آسيا زيادة في معدلات الإجرام خلال أزمة التسعينات، ولا سيما في مجال جنوح الأحداث. ويمكن أيضا أن يؤثر هبوط الإيرادات والدعم الاجتماعي على قدرة الحكومات على إدارة الأزمة على نحو فعال. وتجدر الإشارة إلى أن انهيار السوق الذي تسبب في نشوب الأزمة قد يستتبع، في بعض الأحيان، انهيار هياكل الحكم. ومن ثم، تشكل نظم الضوابط والموازن

الملائمة وشفافية العمل العام والحوار البناء مع المجتمع المدني من الأمور الحاسمة في ضمان الحكم الرشيد في فترة التقلبات الكبرى وقلة الموارد.

٣٨ - سيلزم بذل جهود خاصة لدعم جذور الشراكة الدولية لأغراض التنمية المطلوبة في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. فالتضامن العالمي يتطلب منا جميعاً معالجة احتياجات أكثر الفئات ضعفاً في العالم. والتحديات الماثلة أمامنا تحديات متشابكة. وستساعد الاستجابة الفعالة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية في التنمية على دعم الإجراءات المتضاربة المتعلقة بتغير المناخ والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

## رابعاً - الاستجابات العالمية في مواجهة الأزمة

٣٩ - تطرح الأزمة الاقتصادية العالمية حالة متجددة من تعددية الأطراف. فالأزمة الراهنة أزمة عالمية تتطلب حلولاً متضاربة وعالمية. وعدم كفاية التنسيق الدولي لا يشكل خطورة على التعافي الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل من المحتمل أن تكون له تداعيات أمنية واسعة النطاق. ولقد أثبت التاريخ أن الأحادية الاقتصادية تؤدي في كثير من الأحيان إلى الأحادية السياسية وتزيد التوترات بين البلدان. ومما يثلج الصدر أن المؤسسات الدولية والدول الأعضاء قد احتشدت لمواجهة الأزمة وأنه يجري العمل على نحو متضافر. ولكن من الممكن بل من الواجب عمل المزيد. ويستعرض هذا الفرع المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والهيئات الدولية والدول الأعضاء والجهود التي تبذلها في مجال السياسات العامة تصدياً للأزمة.

٤٠ - يلزم بصورة عاجلة تنفيذ هذه المبادرات والإجراءات الإضافية على نحو كامل لضمان ألا تتحول الأزمة الاقتصادية والمالية إلى كارثة إنسانية تهدد جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمن الممكن أن تنشأ عن عدم كفاية الإجراءات أزمة حادة في مجال التنمية، وسيكون لتلك الأزمة آثار طويلة الأجل في مجالات النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والأمن الغذائي، وتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، إذا اضطرت البلدان إلى تقليص الخدمات الصحية والتعليمية والإنفاق الاجتماعي نتيجة لعدم كفاية الدعم المقدم من المجتمع الدولي، سيظل أطفال اليوم ينوون بعبء تقلص تلك الخدمات بقية حياتهم. والأزمة لا تتيح فرصة لمنع المعاناة والحرمان فحسب، بل وأيضاً لإرساء الأساس لتنمية عالمية مستدامة تعطي الأولوية بحق لإيجاد الوظائف، والحد من الفقر، والإنصاف وتحسين الإدارة الاقتصادية بشكل أكبر. وينبغي أيضاً إقامة آليات أفضل للرصد لضمان أن يكون لدينا القدرة على منع واكتشاف أي أزمات عالمية في مجال التنمية مستقبلاً ومعالجتها على نحو أسرع، وأفضل تنسيقاً وأكثر فعالية.

## ألف - الاستجابات على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٤١ - تصدياً للأزمة الاقتصادية العالمية، حشدت منظومة الأمم المتحدة أصولها المتعددة لمعاونة البلدان والسكان المعرضين للخطر على معالجة أثر الانتكاسة. فبالإضافة إلى المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة حالياً، بدأ مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق - الذي يضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها - تسع مبادرات رئيسية على صعيد منظومة الأمم المتحدة تصدياً للأزمة<sup>(٢٠)</sup>. ويجمع بين هذه المبادرات التزام مشترك بمساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة، والتعجيل بالتعافي والعمل على كفالة أن تكون العولمة منصف وشاملة للجميع. بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية وبيئية مستدامة للجميع.

٤٢ - وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواجهة المستقبل بروح من الاقتناع والالتزام بالتغيير التحولي عن طريق اتخاذ إجراءات في المجالات التالية:

- توفير التمويل الإضافي لأكثر الفئات ضعفاً من خلال الدعوة إلى تصميم آلية مشتركة بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل بلورة وتوفير تمويل إضافي مشترك، بوسائل تشمل صندوق البنك الدولي للضعفاء وإقامة تلك الآلية.
- زيادة الأمن الغذائي عن طريق تعزيز برامج إطعام الجوعى وتوسيع نطاق الدعم المقدم للمزارعين في البلدان النامية. ويمكن أن تنفذ هذه المبادرة من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي وأن تكملها.
- زيادة التبادل التجاري عن طريق مكافحة الحمائية، بوسائل تشمل احتتام جولة الدوحة وتعزيز المعونة المقدمة للمبادرات المتعلقة بالتجارة وتمويل التجارة.
- مبادرة الاقتصاد الأخضر التي ستشجع الاستثمار في مجال الاستدامة البيئية طويلة الأجل وتضع العالم على مسار غير ضار بالمناخ.
- وضع ميثاق عالمي لتهيئة فرص العمل يعزز العمالة، والإنتاج، والاستثمار والطلب الكلي، ويشجع على توفير فرص العمل الكريم للجميع.
- تهيئة أرضية للحماية الاجتماعية تضمن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمأوى، وتمكين الفقراء والفئات الضعيفة وتوفير الحماية لهم.

(٢٠) مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، البيان المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ وورقة عن المسائل المطروحة عنوانها "The global financial crisis and its impact on the work of the United Nations System" (CEB/2009/HLCP-XVII/CRP.1)، نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

- الإجراءات العاملة المتعلقة بتحقيق الاستقرار في المجالات الإنسانية والأمنية والاجتماعية لحماية الأرواح ومصادر الرزق، والتصدي للجوع، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وحماية المشردين وتعزيز الاستقرار الأمني والاجتماعي على حد سواء.
- التكنولوجيا والابتكار، من أجل إنشاء بنية تحتية تكنولوجية تيسر تعزيز الابتكارات وإمكانية الاستفادة منها.
- الرصد والتحليل عن طريق تعزيز الاقتصاد الكلي والمراقبة المالية، وتنفيذ نظام فعال للإنذار الاقتصادي المبكر.

٤٣ - وافق مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا في إطار مبادرة الرصد والتحليل على إنشاء آلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة على وجه السرعة لرصد مواطن الضعف والتنبيه إليها لمعالجة أي ثغرة يعثر عليها في المعلومات المتعلقة بتأثيرات الأزمة الراهنة على أكثر سكان العالم ضعفا. فعلى مدى العقد الماضي، أنشأ المجتمع الدولي عددا كبيرا من آليات الإنذار المبكر العالمية، تتراوح بين نظم تتبع تفشي الأمراض والكوارث الطبيعية، وآليات تلتقط الدلائل الأولية على الجفاف، والمجاعات وتغير المناخ. وقد حققت هذه النظم نجاحاً كبيراً في تتبع مواطن ضعف محددة وفي تنبيه واضعي السياسات إلى المسائل المستجدة محل الاهتمام العالمي. بيد أنه أصبح واضحا في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية أن هناك آليات جديدة يمكن أن تبلغ على نحو متكامل عن التأثيرات المتعددة لهذه الهزات على حياة أشد السكان فقرا وأكثرهم ضعفا. والواقع أنه لا يوجد نقص في الإسقاطات والمعلومات التفصيلية إلا أن الدلائل التي تبين في الوقت الفعلي مدى تأثر أكثر الأسر المعيشية فقرا بتداعيات الهزات العالمية على المستويات المحلية تكاد لا تُذكر.

٤٤ - سيساعد نظام الأمم المتحدة العالمي للإنذار بمواطن الضعف على كفالة عدم تهميش الفئات السكانية الأفقر والأضعف في أوقات الأزمات العالمية في إطار استجابة المجتمع الدولي. وسيسمح نظام الإنذار، بواسطة الرصد الميداني المحكم لمواطن الضعف الناشئة والتي تتفاقم لدرجة كبيرة، بسد فجوة المعلومات القائمة حاليا بين اللحظة التي تحل فيها أزمة عالمية بفئة سكانية ضعيفة ولحظة وصول المعلومات عن تلك الأزمة إلى صانعي القرار عبر القنوات الإحصائية الرسمية.

## باء - ردود الفعل الدولية

٤٥ - اتفقت الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية على مجموعة إضافية من ردود الفعل المتضاربة إزاء الأزمة المالية والاقتصادية. وتعكس هذه

المبادرات المناقشات التي دارت في جملة مناسبات، منها المؤتمر المعني بتمويل التنمية المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠٨؛ والاجتماع الذي عقدته في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس أمناء صندوق النقد الدولي؛ واجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس أمناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن نقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية (”اللجنة الإنمائية“)؛ والاجتماع الذي عقدته مجموعة البلدان الأربعة والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ واجتماع لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي؛ والحوار المواضيعي لتبادل الآراء الذي عقدته الجمعية العامة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ والقمتان الأوليان لزعماء مجموعة البلدان العشرين.

٤٦ - اتفق زعماء مجموعة البلدان العشرين خلال مؤتمر لندن المعقود في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإيجاد حل عالمي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وتعهد زعماء مجموعة البلدان العشرين بإعادة الثقة والنمو وفرص العمل؛ وإصلاح النظام المالي من أجل إعادة توفير الائتمانات؛ وتعزيز الضوابط المالية من أجل إعادة الثقة؛ وتمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية من أجل التغلب على هذه الأزمة ومنع الأزمات المستقبلية؛ وتشجيع التجارة والاستثمار الدوليين ورفض الحمائية دعماً للرفاهية؛ وكفالة الانتعاش على نحو مستدام يشمل الجميع ويحمي البيئة. وأعلن زعماء مجموعة البلدان العشرين أيضاً برنامج دعم تكلفته ١,١ تريليون دولار لإعادة توفير الائتمانات وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل في الاقتصاد العالمي. واتفقوا في إطار البرنامج على زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أمثالها لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار (بما في ذلك اعتمادات جديدة لحقوق السحب الخاصة قدرها ٢٥٠ بليون دولار)، لتغطية ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار من الائتمانات الإضافية التي تقدمها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل كفالة توفير دعم لتمويل التجارة قدره ٢٥٠ بليون دولار، واستخدام موارد إضافية من مبيعات الذهب المتفق عليها وفائض إيرادات الصندوق، وذلك سعياً لتوفير ٦ بلايين دولار من التمويل الإضافي للبلدان المنخفضة الدخل بشروط ميسرة ومرنة على مدى السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة.

٤٧ - سيوفر هذا البرنامج التمويلي الذي تبلغ قيمته ١,١ تريليون دولار ما مجموعه ٥٠ بليون دولار لدعم الحماية الاجتماعية وتعزيز التجارة وضمان تحقيق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل. وتحقيقاً لهذه الغاية وكذلك اعترافاً بأثر الأزمة الحالية البالغ على الفئات الضعيفة في البلدان النامية أكثر من غيرها، أكدت قادة مجموعة العشرين من جديد التزامهم ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بتعهداتهم المالية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة وتخفيف عبء الديون

والتزامات غلن إيغلز لعام ٢٠١٠، وخاصة لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والتحدي الذي سيواجهنا في المستقبل هو ضمان تقديم هذه الموارد للبلدان النامية في الوقت المناسب. ولا يزال من الضروري بذل جهود مكثفة لتحديد الموارد والوفاء بالتعهدات المالية.

٤٨ - تنفيذ الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية أيضا مجموعة شاملة من الإجراءات لمعالجة جوانب محددة من هذه الأزمة. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

- تنفيذ برامج حوافز مالية متزامنة وغير مسبوق، وصلت قيمتها حتى الآن نحو ٢,٧ تريليون دولار (حوالي ٤ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي). وسيلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة حجم هذه البرامج التحفيزية وتنسيقها، وكذلك لضمان استفادة البلدان النامية من هذا الإنفاق الموجّه؛
- تنفيذ برامج محددة من أجل الدعم المباشر وغير المباشر للمؤسسات المالية ضماناً لإعادة رسملة المصارف بما فيه الكفاية وبعث الثقة في قدرة القطاع المالي على الوفاء بالديون واستئناف تقديم قروض محلية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛
- اتخاذ إجراءات لتهيئة إطار كلي واحتياطي أقوى وأوسع نطاقاً وأكثر اتساقاً على الصعيد العالمي، تكون مهمته الإشراف على القطاع المالي وتنظيمه والرقابة عليه، بالاقتران مع نظم المراقبة للإنذار المبكر التي هي أقدر على الكشف عن المخاطر في هذا القطاع والتصدي لها. وتشمل هذه التدابير المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق التنظيم والرقابة ليشمل جميع المؤسسات والصكوك والأسواق المالية ذات الأهمية الهيكلية، بما فيها الصناديق التحوطية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتطبيق مبادئ أكثر صرامة على خطط الدفع والتعويض تفادياً للمخاطرة غير المدروسة؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد النظم القانونية غير المتعاونة وغيرها من الملاذات الضريبية بهدف الحد من تفشي التهرب من دفع الضرائب وتعزيز القدرات المالية للحكومات في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذت خطوات هامة لتبادل المعلومات من قبل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالنسبة لعدد أقل من البلدان؛
- وضع شروط أكثر مرونة لتمويل ميزان المدفوعات، والتعجيل بالحصول على ذلك التمويل، من صندوق النقد الدولي عن طريق إحداث الصندوق لتسهيلات

ائتمانية مرنة وترتيبات احترازية يمكن الاستفادة منها بسهولة، فضلا عن قراره مضاعفة حد الحصول على القروض الميسرة من قبل البلدان المنخفضة الدخل؛

- **زيادة حجم وفعالية ومضمونية التمويل المقدم لأشد الفئات ضعفا في ضوء إعادة تأكيد الجهات المانحة لمختلف الالتزامات المعلقة بتقديم المعونة وجهودها من أجل تنفيذ برنامج عمل أكرام لعام ٢٠٠٨؛**

- **الإصلاحات الجارية لتعزيز أهمية المؤسسات المالية الدولية ومصداقيتها ومساءلتها وفعاليتها وشرعيتها في الأجل الطويل.** يتضمن هذا البرنامج إصلاحات هامة لنظام الحصص والتأثير والتمثيل في هياكل إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتعزيز اتساقها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

- **الرصد الدقيق لقدرة الدول الأعضاء على تحمل الديون لتقييم الآثار المترتبة على أي إعادة لتشكيل هياكل الإدارة المالية والاقتصادية الدولية.** قد تشمل العوامل التي يمكن وضعها في الاعتبار زيادة مرونة إطار القدرة على تحمل الديون وإعادة النظر في المحاولات السابقة لإنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية وتخفيف عبء الديون في حالات الإعسار.

- **قطع التزامات بتجنب أي زيادة في التدابير الحمائية والإسراع باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بالتركيز الحقيقي على التنمية.** وقع قادة كل من رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العشرين على تعهدات مالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لتفادي التدابير الحمائية. وأفادت البيانات التي قدمها البنك الدولي بهذه المناسبة أن ١٧ من مجموع بلدان مجموعة العشرين نفذت ما مجموعه ٤٧ من التدابير التي تقيد التجارة أمام بلدان أخرى. وينبغي بدلا من ذلك أن تتاح لأقل البلدان نموا إمكانية تصريف صادراتها على الفور، بما في ذلك القطن، في جميع الأسواق العالمية. ويجب أيضا زيادة دعم المعونة لصالح التجارة المقدمة للبلدان النامية كي تتغلب على القيود الهيكلية التي تواجهها وتعزز قدرتها التنافسية في إطار ما تبذله من جهود لتجاوز الأزمة.

٤٩ - من المؤسف أنه لم تُتخذ حتى الآن أية تدابير مشتركة لحماية العمال المهاجرين، الذين يجدون أنفسهم أمام قيود جديدة ويتعرضون في بعض الحالات للطرده من البلدان التي تستضيفهم. ينبغي وقف عملية فرض قيود جديدة على العمال المهاجرين والتراجع عن الضوابط الحالية. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل عدم إفضاء الأزمة إلى رد فعل عنيف ضد

المهاجرين في البلدان التي تستضيفهم، وأن يتجنب الإضرار بالانتعاش والتنمية في البلدان الأصلية بسبب الحد من فرص عمل المهاجرين وتحويلاتهم المالية.

## جيم - الحاجة إلى إصلاح هيكلية

٥٠ - ينبغي القيام، في إطار جهود التصدي لهذه الأزمة، بمعالجة حالة الطوارئ الإنمائية العالمية الظرفية، فضلا عن الأسباب الهيكلية للأزمة نفسها. وعلينا، إذ نستفيد من المبادرات الجاري تنفيذها بالفعل ونكملها بجهود إضافية، أن نسعى إلى تحقيق ما يلي:

- مراعاة واقع الاختلالات العالمية الحالية؛
  - الحد من أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية باعتماد السياسات اللازمة لمعاكسة الدورات الاقتصادية وتوفير المزيد من الحماية الاجتماعية؛
  - معالجة العيوب الهيكلية في النظام المالي العالمي؛
  - ضمان ألا تؤدي حوافز الانتعاش الاقتصادي إلى تكرار الماضي باتباع نمط النمو غير المستدام، بل أن تعطي الأولوية لإيجاد فرص للعمل والحد من الفقر مع القيام في الوقت نفسه بإرساء أسس تنمية مستدامة حقيقية على الصعيد العالمي.
- ومن المرجح، ما لم يتم ذلك، حدوث حالة طوارئ إنمائية أكثر حدة تشمل مزيدا من الانتكاسات في الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتواجه البلدان النامية بسببها ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مع تزايد الاحتياجات الاجتماعية وقلة الموارد المتوفرة لتليتها بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية. وفي حال اضطراب البلدان النامية إلى تقليص النفقات الاجتماعية سيكون لذلك آثار طويلة الأمد على مستوى التعليم والصحة المتوفرة لسكانها، وكذلك آثار مستديمة على الأطفال والشباب. وفي حال اضطرابها أيضا إلى خفض أو تأخير الاستثمارات الأساسية في البنى التحتية والتنمية الزراعية والتكنولوجيات المراعية للبيئة، سيكون لذلك عواقب طويلة الأمد على الحد من الفقر والأمن الغذائي وتغير المناخ.

٥١ - من الضروري والملح اتخاذ إجراءات عالمية مشتركة للموازنة بين الحاجة إلى تحقيق أثر فوري وبلوغ أهداف إنمائية أطول أجلا في ثلاثة مجالات رئيسية:

- ضمان التنسيق الكافي لحوافز الاقتصاد الكلي التي تركز على التنمية المستدامة؛
- معالجة المسائل الهيكلية وإصلاح آليات الإدارة الاقتصادية العالمية؛

• تحسين آليات الرصد لضمان قدر أكبر من المساءلة على إجراءات السياسات العامة العالمية وتعزيز القدرة على الكشف عن حالات الطوارئ الإنمائية على الصعيد العالمي والتصدي لها.

وينبغي لجهودنا من أجل التصدي لهذه الأزمة أن تعطي الدفعة لانطلاقة النمو من جديد في الأجل القصير وضمان زيادة الاستقرار المالي، لكنها ينبغي أن تهيئ أيضا الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير المزيد من فرص العمل الكريم، وزيادة فعالية الاستثمار، وتحسين السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والإدماج المالي على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٢ - يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز، أداء دور قيادي في جميع هذه المجالات وضمان اتساق السياسات فيما بين هذه المبادرات<sup>(٢١)</sup>. فالأمم المتحدة تشكل محفلا لا مثيل له لتدارس القضايا الرئيسية مجتمعة، مثل التنمية وتغير المناخ وحقوق الإنسان والسلام والأمن، وكذلك الروابط فيما بينها. وقد اقترح بعض الدول الأعضاء أن يتولى مهمة التنسيق هذه مجلس اقتصادي عالمي جديد يشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه.

## خامسا - موجز التوصيات الرئيسية

٥٣ - يمكن تلخيص التوصيات الرئيسية على النحو التالي:

(أ) في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب أن يستخدم النظام المتعدد الأطراف جميع موارده وقدراته لكفالة التصدي لها على نحو سريع ومنسق وفعال. وقد اتخذت بالفعل في هذا الصدد، إجراءات عالمية غير مسبقة، ولكن هناك حاجة عاجلة إلى المزيد من العمل على الصعيد العالمي.

(ب) يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية تنسيق تدابير الحوافز المالية الإضافية على نحو أفضل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الاختلال على الصعيد العالمي، وتحركات أسعار الصرف التي تزعزع الاستقرار، وضرورة إفساح المجال للبلدان النامية للتصدي للأزمة باتخاذ إجراءات معاكسة لدورة الاقتصاد.

(٢١) قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يتابع هذه المسألة في اجتماعه يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(ج) ينبغي أن تعطى، في عمليات إنقاذ القطاع المالي، الأولوية لإعادة تدفق القروض الميسورة إلى القطاعات الإنتاجية عن طريق رسملة البنوك على نحو كاف وإجراء إصلاحات تنظيمية.

(د) ينبغي أن تتاح للبلدان النامية نسبة أكبر كثيرا من السيولة الدولية الجديدة لتمويل في حالات الطوارئ، وذلك بالاستجابة على نحو مرن للاحتياجات القطرية ودعم السياسات المعاكسة لدورات الاقتصاد.

(هـ) يجب توسيع نطاق الإقراض الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية على نحو كبير بما يكفل للبلدان النامية تمويلا يعتمد عليه يمكنها من التصدي بسرعة لهذه الأزمة، مع القيام باستثمارات طويلة الأجل في مجال التنمية البشرية والاقتصاد العالمي المستدام. وسوف يتطلب ذلك تغذية مصارف التنمية المتعددة الأطراف برؤوس أموال جديدة، والإسراع في أداء الالتزامات القائمة الخاصة بتقديم المعونة.

(و) يجب تبسيط السياسات التجارية الحمائية ومقاومة أي زيادة أخرى في الحمائية. ويجب تكثيف الجهود لضمان أن تكون لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف نواتج مركزة على التنمية. يجب زيادة التدفقات الإضافية من المعونة من أجل التجارة بصورة كبيرة، وعلى الأخص من أجل تمويل التجارة. ويجب أن تتاح فورا لصادرات أقل البلدان نموا إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية على نحو كامل، بما يساعد على انتعاشها.

(ز) يجب منع التمييز ضد العمال المهاجرين. ويجب تمكين أولئك العمال من كسب دخول يمكن أن تمول التحويلات، للمساعدة على الانتعاش في بلدانهم الأصلية.

(ح) يجب أن يواصل المجتمع الدولي استعراض مدى الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة وجوهرية في القطاع المالي، ويجب على وجه الخصوص أن يكون على بينة من الأثر الذي يمكن أن تحدثه تلك الإصلاحات في البلدان النامية.

(ط) يجب تقوية التعاون الدولي في مجال الضرائب، ويجب رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مرتبة لجنة حكومية دولية.

(ي) يجب رصد القدرة على تحمل الدين عن كثب. ويجب استعراض مدى مرونة إطار القدرة على تحمل الدين، ويجب أن ينظر المجتمع الدولي فيما إذا كان من الملائم إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية والإعفاء منها.

(ك) يجب مواصلة عملية إصلاح مؤسسات بریتون وودز من أجل زيادة قدرتها على منع نشوب الأزمات مستقبلا وإدارة أي أزمات تنشب، ومن أجل تعزيز شرعيتها.

(ل) ينبغي للهيكل المالي الدولي ألا يضمن المزيد من الاستقرار المالي فقط، بل وأيضا أن يهيئ الظروف لتحقيق التنمية المستدامة، والمزيد من فرص العمل الكريم، والاستثمار الأكثر فعالية، والسياسات التكنولوجية الأفضل، والشمول المالي للجميع على الصعيدين الوطني والدولي.

(م) يجب على المجتمع الدولي أن يقيم المؤسسات والبني الملائمة للتحديات المترابطة التي يواجهها العالم. وتمثل الأمم المتحدة منبرا فريدا يمكن فيه النظر في ذات الوقت في القضايا المهمة مثل التنمية وتغير المناخ وحقوق الإنسان والسلام والأمن، والصلات بين تلك القضايا.